الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واقع وطموح

نهاد خالد عبدالقادر
مدرس مساعد
جامعة التنمية البشرية - السليمانية

Abstract

The problematic financing for development and rebuilding what was destroyed by wars infrastructure and the duration of the siege and bridge the underdevelopment gap which is problematic real emerged as a result of declining real income and low savings throughout the past period, causing a lack of domestic investment and the reluctance of foreign investors from entering into the country as a result of the lack of security and safety is known Capital is characterized by cowardice and thus to the reluctance of international banks to lend addition, the magnitude of the debt of Foreign Affairs of Iraq and the subsequent debt service and compensation in addition to that most of Iraq's annual budget allocations go 60% operating expense compared to 30% of investment allocations of a proportion that does not meet the huge burdens and building a country like Iraq, and so the study of impediments to foreign investment and analytical study of deep ultraviolet rays diagnosed depth of the problem.

The research hypothesis Released that foreign investment-oriented important economic sectors lead to the development of those sectors and the foreign direct investment directed towards the oil sector leads to the result to increase the financial resources and the promotion of public revenues of the state, which is reflected positively on the economic development and reconstruction process in Iraq.

المقدمة

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية إستثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة و في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لإقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطق أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها و منحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود و الحوافز التي تقف في طريقهم. وكانت العراق وبعدحرب الخليج الثالث من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء ولكن بسبب المشاكل الطائفيةوالفلتان الامني (وحتى الآن) لم تثمر تلك الجهود على الوجه المطلوب.

وتناول البحث من خلال التحليل والدراسة واقع الاستثمار الاجنبي في العراق ودراسة الحوافز والضمانات القانونيةوالآثارالمترتبة لهاعلى إقتصاديات العراق مع التركيز على مدى كفاءتها في جذب الاستثمار الأجنبي في ظل بنية حكومية يطبعها التنافس على الاستثمارات الأجنبية، عليه تم تقسيم هذا العمل كما يلي:

١ - مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بان الاستثمار الأجنبي لم تؤدي دورا تنمويا فعالا على جميع المستويات، والإقبال على الاستثمار الاجنبي بقى محتشما و ضعيفا مقارنة بالجهود المتعاقبة من قبل سلطات في العراق لإجتذاب الاستثمار الاجنبي، بدءا بسن العديد من التشريعات و القوانين، و بعث العديد من الهيئات و المؤسسات، وغير ذالك والتي تهدف في مجموعها إلى تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي.

ويمكن صياغته على شكل سؤال بأنه هل أن الشركات الأجنبية أدت دورها المنتظر في تحقيق مهامها التنموية في العراق؟

٢ - اهمية البحث

يعود أهمية البحث الى أهمية الاستثمارالأجنبي و دوره في التنمية الاقتصادية، فحتى التجارب الناجحة في دول العالم الثالث مثل شرق آسيا تبين الدور الريادي و الأساسي للاستثمار الاجنبي في إحداث التنمية الاقتصادية بهذه البلدان.

٣ - أهداف البحث:

عليه فأن هذا البحث تعتمد على جملة من الأهداف والتي هي:

١- تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر في العراق. حول ضرورة تفعيل دور المنافسة حول الاستثمارات الأجنبيةوالمحلية.

٢- يتباين هذا النقاش ضمن إتجاه جديد بدأ يأخذ مكانة في االعراق الذي يرتكز في تبين سياسات الإصلاح الإقتصادي الرامي إلى معالجة الإختلالات التي أفرزتها السياسة المالية والنقدية.

٣- باعتبار أننا على أبواب العولمة الإقتصادية التي أصبح بها العالم على شكل قرية كونية. فإن حكومة العراق تسعى جاهدة للوصول إلى التنمية الإقتصادية المستدامة. ومع إدراكنا أن هذه الأخيرة تكون بفضل رؤوس الأموال المتمثلة في الاستثمارات الأجنبية لهذا فالبحث مساهمة متواضعة في تحديد الاطار العملي لترسيخ السياسة الاقتصادية االرشيدة لجعل الاستثمار الاجنبي المباشرعاملا فعالا في سير عملية التنمية في العراق

يمكن لنا تلخيص أهداف هذه المداخلة فيمايلي:

١-إبراز أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية.

٢-بيان مدى إستفادة العراق من هذه الاستثمارات وأهم المعوقات أمامها.

٤ - فروض البحث:

في هذا السياق سوف يختبر في البحث الفروض التالية:

١- يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر احداث تغييرات هيكلية في تنمية اقتصاد العراقي.

٢- يتوافر في العراق مناخ ملائم لجذب للاستثمار الاجنبي المباشر.

٥ - حدود ومنهجية البحث

الحدود الموضوعية التي إعتمد الباحث فيه على الآليات القانونية والسياسات الاقتصادية التي تبنتها حكومة العراق لتشجيع و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر .

وباالنسبة للإجابة على التساؤلات و إثبات أو نفي الفرضيات و تحليل النقاط المدرجة في البحث، االعتمدت الدراسة على منهج إستقرائي وصفي على ضوء البيانات المتوفرة.

اولا : واقع الاستثمار الاجنبي بعد ٢٠٠٣

ويقصد باالساحة الاستثمارية بعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣، فمنذ ذلك التاريخ والجهود تُبذل من قبل منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والاكاديمين والمتخصصين من أجل نقد هذا القانون واقتراح صيغة بديلة تناسب الحالة العراقية الا أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح في اقتراح اصدار قانون بديل عن الأمر سابق الذكر، حتى أن الحكومات السابقة لم تاخذ الأمر على محمل الجد ولم تهتم بمعالجة هذا الموضوع المهم، إلى أن جاء الوقت الذي ظهرت فيه اخيرا نسخة من مشروع قانون الاستثمار الذي يمثل نقلة نوعية سواء من حيث اهتمام الحكومة بالموضوع أومن حيث ماجاء به من بنود لتنظيم الاستثمارات. ويستعرض هذا الواقع من خلال أهم تلك المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على البيئة الاستثمارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتتمثل بما يأتي[١]:

١. التحول من النظام الاقتصادي – الشمولي والمركزي الذي كان سائدا في العراق ومازالت اثاره وتداعياته مؤثرة في الكثير من القطاعات، إلى الحرية الأقتصادية التي تعمل بآلية السوق المعتمدة على قوانين العرض والطلب.
٢. رفع الحصار الأقتصادي والقيود عن صادرات النفط وارتفاع أسعاره. وانفتاح العراق على العالم مما ساهم في أرتفاع مستوى الدخل النقدي والحقيقي ومستوى المعيشة .
٣. حرية التجارة الخارجية وتوفير السلع التي كان يتعذر على المواطنين الحصول عليها سابقا.
٤. إصدار قانون الاستثمار الأجنبي وتوفير بيئة تشريعية مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير الاستثمار العراقي والمؤمل عليه كثيرا والمطلوب تفعيله ليأخذ مداه المطلوب.
٥. استقلالية البنك المركزي بممارسة السياسة النقدية من خلال ادواته المتعددة ومنها السوق المفتوحة لبيع العملات لتقوية سعر صرف الدينار العراقي .
٦. اطلاق الأموال المجمدة في المصارف الأجنبية وتقليص نسبة التعويضات من ٢٥٪ إلى ٥٪ واعادة جدولة الديون واطفاء نسبة كبيرة منها مما عزز موازنة االدولة ومواردها.

١) هيوا امين، الأقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة الأقتصادالسياسي، العدد١٢، ٢٠٠٩، ص٣٩.

٧. تعزيز التوجه لدعم القطاع الخاص بتطوير فعالياته ودوره في تحديد احتياجات المواطنين وإشباعها. وخصخصة منشأت الدولة وخاصة المتعثرة منها.
٨. اطلاق حرية السفر وفتح المجال واسعا لرجال الأعمال للأطلاع على العالم وتطور التكنولوجيا واساليب العمل والسعي لنقلها إلى العراق. وتسهيل عقد الصفقات التجارية وتبادل الخبرات.
٩. المضي في تطبيق الأصلاح الاقتصادي والتخلص من آثر السياسات والممارسات السابقة من ناحية ، وتنويع الاقتصاد الوطني Economic Diversification من ناحية أخرى ، أي بتعبير آخر إيجاد هيكل اقتصادي حديث ومتوازن ومتحرر من الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة (النفط).
١٠. بلورة وتبني مجموعة من السياسات واعتماد آليات وأدوات فعالة في إطار استراتيجية متكاملة للتنمية الوطنية ، ومستوعبة لحاجات ومصالح المجتمع في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة من تطور العراق.
١١. تأسيس منظمات المجتمع المدني والتي لم تكن موجودة في السابق، وزيادة تأثيرها في صنع القرار وزيادة اعتماد الحكومة عليها في تقليص الهوة بين الحكومة والشعب[٢].

ومن أهم المحددات والمعوقات أمام الاستثمار الأجنبي في العراق تتمثل في ان هذه التحديات ناجمة أساسا من القوى الضاغطة ذاتها في المركز الرأسمالي للدول المتقدمة، هذا علاوة على ضغط قوى راسمالية في البلدان النامية أيضا، فرأس المال يضغط عادة لتحريره من القيود بهدف تعظيم أرباحه أوعوائده.

وتتضمن عملية تحرير رأس المال من منظور دولة معينة، السماح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها، وهي عادة استثمارات طويلة الأجل (أي الاستثمارات في مشاريع حقيقية)، وان تسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والتي تتضمن تدفق الاموال الأجنبية اليها، لشراء سنداتها أواسهمها أوعملتها الوطنية.

من ناحية أخرى أن تسمح الدولة المعنية بحرية خروج رأس المال منها سواء اكان وطنيا" ام أجنبيا" وذلك للاستثمار المباشر في الخارج، وهذا يعني باختصار أن تسمح لجهازها

٢) نفس المصدر، ص٤٠.

المصرفي أن يبيع العملات الأجنبية للمقيمين أوغير المقيمين ومن دون حدود، اما بسعر صرف ثابت أوبسعر صرف عائم وذلك لتمويل حركة رأس المال[٣].

ويعد الاستثمار الأجنبي احد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية فضلا عن كونه يمثل احد القنوات التي يحصل العراق من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الادارية. كما انه يؤدي إلى ايجاد طاقات انتاجية جديدة أويحقق زيادة في الطاقات الانتاجية القائمة وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين وتحسين نوعية المنتجات وتقليل كلفة الانتاج للوصول إلى درجة عالية من التنافسية بالأسواق المحلية والعالمية.

هناك عدد من المحددات والمعوقات التي تواجه دخول وعمل الشركات الأجنبية في العراق منها الاتي:-

أولا: المحدادت الاقتصادية:

١- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي:

يتميز العراق عموماً بأنه ذوقدرة استيعابية ضعيفة، وهذه تشكل أحد الكوابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات إلي السوق العراقية. وإن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة والتي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين فضلاً عن البنى التحتية)، أن زيادة المشاريع تنطوي علي طلب متزايد للعوامل المساندة، وإن شحة أوقلة تلك العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها وبالتالي زيادة كلفة المشروع والتي تعني هبوط العائد مما يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن تنفيذه، وهذا يعني أن البلد لن يتمكن من استيعاب المشروع[٤].

٢- معدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد العراقي:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصاديــة البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إذ أن التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يضعف وظيفة العملة المحلية كمستودع للقيمة، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات

٣) عبدالحسين العنبكي، التجارة والاستثمار في العراق، موقع البصرة للتجارة .http://www.bicenter.net تم زيارة الموقع بتأريخ ٢٠١١/١/١٢.

٤) محمد علي زيني، المعوقات الأساسية للأقتصاد العراقي، موقع .http://www.bicenter.net تمت زيارة الموقع بتأريخ ٢٠١١/١/١٢.

كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في التنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة وعليه فإن التضخم يؤدي إلي تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع الطويلة الأجل[٥].

٣- افتقاد العراق إلى الأسواق المالية المتطورة:

إن السوق المالية هي ممول رئيس لشركات قطاع الأعمال، وهي السبيل المفضل الذي يلجأ إليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية، والافتقار إلي الأسواق المالية أوضعفها وعدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الأجنبي[٦].

٤- انعدام الشفافية:

إن البيئة الاقتصادية العراقية تفتقر إلى الشفافية التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسية وأصحاب رأس المال، والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين علي إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن علي ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار.

٥- البنية الأساسية:

يعاني العراق من تخلف واضح في منشآت البنية التحتية من طرق وجسور ومواصلات واتصالات وماء وكهرباء، بسبب النقص الواضح في إنتاج الكهرباء المرتبط بقدم منشأته وتعرضه المستمر لإعمال التخريب.

ثانياً: المحددات السياسية:

إن المناخ السياسي في البلد له أهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري، وبصورة عامة يمكن أن نحدد أهم تلك المحددات بالآتي:

١- افتقار العراق إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق:

إن وجود مؤسسات فاعلة وقوية والتي من الممكن أن تكون عاملاً مساعداً في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة. وهذه المؤسسات تشكل عاملاً من عوامل الجذب للشركات والاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن افتقار العراق إلى تلك المؤسسات يتناقض مع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق.

٥) محمد يونس عيدو، معضلة الأقتصاد العراقي، مركز البحوث، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ٧١.

٦) نفس المصدر ٧٣.

٢- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني: أن من أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أية دولة متقدمة كانت أم نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني، إذ أن (انعدام الأمن هوالعدو الأول للاستثمار الأجنبي الخاص)[٧].

وكما هو معروف فالعراق يعاني من هذا خلال سنوات عدة وحتى الآن.

ثالثاً: المحددات التكنولوجية:

أحدثت العزلة التي عاني منها العراق خلال فترة الحصار فجوة تكنولوجية كبيرة بين العراق وبقية بلدان العالم. فبدون التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المتطورة والحديثة سيعاني العراق من إنتاجية متدنية وكفاءة واطئة تقلل من قدراته التنافسية. أن عدم توفر الموارد الحكومية وضعف القطاع الخاص ساهمت هي الأخرى في تدهور مراكز البحث العلمي في العراق[٨].

ثانيا: مناخ الاستثمار الأجنبي في العراق حسب المعايير الدولية:

من بين المهام الصعبة التي ستواجه الحكومة العراقية الحالية والقادمة كيفية العمل على تحسين مناخ الاستثمار في العراق، بعد أن بات من المؤكد ارتباط موضوع اسقاط الديون من قبل الدول الدائنة وتحديداً (نادي باريس)، بمدى التزام الحكومة بتحرير الاقتصاد وتطبيق المتطلبات المعيارية لصندوق النقد الدولي، وبخاصة بعد أن أكدت الحكومة العراقية المؤقتة التزامها بتلك المتطلبات في (رسالة تأكيد النوايا) Letter of intent التي بعثتها إلى المدير الإداري لصندوق النقد الدولي بتاريخ ٢٤ أيلول ٢٠٠٤، التي تعهدت فيها بالعمل رسمياً بتلك المتطلبات. وفي مقدمتها أصلاح القطاع المالي وبخاصة الأصلاح الضريبي واعادة هيكلة مشروعات القطاع العام والعمل على رفع درجة استقرار الاقتصاد الكلي. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فان سعي الحكومة لتوسيع المشاركة الدولية في عملية اعادة الاعمار والاستفادة من نتائج المؤتمرات، سيتوقف أيضا على حجم النجاحات المتحققة في الجانب الأمني والسياسي، فضلاً عن الجهود المبذولة في مجال تحرير الاقتصاد[٩].

٧) نفس المصدر، ص ٧٥- ٧٦.

٨) محمد خؤشناو، آفاق مستقبلية للأوضاع الراهنة في العراق، مجلةالأقتصاد، ٢٠٠٨، عدد١٨ ص ٣٠.

٩) فلاح خلف الربيعي، مناخ ومتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة الأقتصاد عدد ١٨ ٢٠٠٦، ص٤٨.

وبالتالي لابد أن يؤمن المستثمر بوجود استقرار سعري ومن ثم استقرار في قيمة النقد، إلى جانب الاستقرار في النظام الضريبي، فلا يفاجأ المستثمر بوجود استقرار سعري ومن ثم استقرار في قيمة النقد، إلى جانب الاستقرار في النظام الضريبي، فلا يفاجأ المستثمر بضرائب ورسوم مستحدثة أوالتزامات غير منتظرة. وهوبحاجة إلى سوق مالية حديثة تتيح الحصول على الموارد المالية حينما يحتاج، كما تسمح له بالخروج من السوق عندما تقتضي المصلحة. والشرط الأول لتوافر مناخ الاستثمارات المناسب هوالاستقرار السياسي والأمني. وعلاوة على ذلك يحمل مفهوم مناخ الاستثمار معنى نسبياً للمقارنة بين ظروف بلد ما وبين الظروف الموجودة في بلاد أخرى[١٠].

فالعالم أصبح عالماً مفتوحاً، والمستثمر أينما كان ليس مضطراً إلى الاستثمار في مكان محدد، وإنما أمامه العالم بأكمله للاختيار. ولذلك فقد يكون هناك بلد جاذب للاستثمار في وقت محدد فإذا به يصير غير ذلك لاحقاً، لأن البلاد الأخرى المناسبة تقدم وضعاً احسن. كذلك فان سرعة التقدم التكنولوجي، وما أرتبط به من تطور في الأوضاع الاقتصادية يستدعي بدوره تطويراً مقابلاً في البيئة الإدارية المناسبة للاستثمار. ويعرف تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٥ الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار على أنه مجموع العوامل الخاصة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة. ويرى التقرير أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة. لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، وبدرجة توفر الأمن والاستقرار، وبخاصة أمن حقوق الملكية، والمخاطر، وبينت البحوث التطبيقية، أن غالبية الشركات متعددة الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار[١١].

وبناء على كل ما تقدم يتضح أن مناخ الاستثمار، مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على عدد من الابعاد القانونية والاقتصادية والسياسية، تشمل مجموعة التشريعات والقوانين، إلى

١٠) نفس المصدر، ص ٤٩.

١١) أزور ابراهيم، الى متى التضخم؟، مجلة رسالة الحق، العدد ٤٣، ٢٠٠٨، ص٤٢.

جانب السياسات الاقتصادية والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وتلعب العوامل الاقتصادية الدور المحوري في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، مدى توفر عناصر الانتاج وأسعارها النسبية، حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية.

ولتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي للمشاركة في عملية اعادة اعمار العراق، يجب أن تتواصل جهود الحكومة لرفع درجة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وتعمل على تحسين موقع العراق في المؤشرات الدولية الخاصة بتحديد درجة المخاطرة في عملية الاستثمار. وأهمها:

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية/[١٢]: يستند هذا المؤشر على جملة من العوامل التي تمنح أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية مثل(السياسة التجارية، والهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية، ونسبة تدفق الأستثمارات، وما الى ذلك)

ثانيا: المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة: يستند هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن ٦٣ مكوناً ويغطي ٤١ دولة منها ٤٠ دولة عربية ويشتمل على ما يأتي:

١. مؤشر البيئة الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر ٢١ عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الاعمال.

٢. مؤشر البنية التحتية للمعلومات: ويضم هذا المؤشر ٢١ عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلومات ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

٣ـ مؤشر البنية الاجتماعية: ويضم هذا المؤشر ٢١ عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي.

٤. مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة.

---

١٢) منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٠ تقرير سنوي، نقلا عن موقع تمت زيارة الموقع ٢٠١١/١١/٢٠
http://www.nscoyemen.com

openkanal.com

وتمنح هذه المكونات أوزاناً متسأوية، ويؤشر ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة.

ثالثا: مؤشر التنافسية العالمية: يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقريراً سنوياً عن التنافسية العالمية، ويتكون هذا المؤشر من متوسط ٨ عوامل تمنح أوزاناً متسأوية وهي[١٣]:

١. درجة الانفتاح الاقتصادي
٢. دور الحكومة
٣. وضع القطاع المالي
٤. البينية الأساسية
٥. البيئة المعلوماتية
٦. نظم الإدارة
٧.وضع القوى العاملة
٨. وضع المؤسسات

رابعا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يسعى هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، من خلال تحديد مدى قدرة كل بلد على تسديد التزاماته المالية، ويتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل:

أ. مؤشر تقويم المخاطر السياسية: ويشكل نسبة ٥٠٪ من المؤشر المركب. والحد الأقصى لمجموع النقاط هو ١٠٠ نقطة وكالآتي:

(درجة استقرار الحكومة ١٢ نقطة،الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ١٢، خريطة الاستثمار ١٢،. وجود نزاعات داخلية ١٢،. وجود نزاعات خارجية ١٢، الفساد ٦،دور الجيش ٦، دور الدين في السياسة ٦، سيادة القانون والنظام ٦، الاضطرابات العرقية ٦، مصداقية الممارسات الديمقراطية ٦، نوعية البيروقراطية ٤)

ومجموع النقاط= ١٠٠

ب- مؤشر تقويم المخاطر المالية: ويشكل نسبة (٢٥٪) من المؤشر المركب، والحد الأقصى لمجموع النقاط هو ٥٠ نقطة وكالآتي[١٤]: (نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي

١٣) منظمة الشفافية، نفس مصدر سابق.

١٤) منظمة الشفافية نفس المصدر.

obeikandl.com

الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى اجمالي صادرات السلع، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى اجمالي صادارت السلع، عدد الاشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعرالصرف) المجموع= ٥٠نقطة

ج- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية: ويشكل نسبة (٢٥٪) من المؤشر المركب والحد الأقصى لمجموع النقاط هو ٥٠ نقطة ويشمل: معدل دخل الفرد، معدل النموالاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي)

ومن ضمن ١٧٨ دولة شملها المؤشر حصلت ١٣٠ دولة على أقل من ٥ درجات، حيث تتفشى الرشوة والفساد فيها بشكل كبير، وجاءت العراق والصومال في ذيل القائمة كما هو موضح أعلاه، حيث تعاني الأولى من الصراع على السلطة، بينما تعاني الصومال من حرب أهلية طاحنة.

وفي هذا السياق، حققت مصر تقدما ملحوظا في تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي لعام ٢٠١٠ عن الفساد في دول العالم، بنسبة وصلت لنحو ١٠٪ على مؤشر الشفافية، وقفزت إلى المركز ٩٨ كأقل الدول فسادا في التقرير الذي ضم ١٧٨، بعد أن كانت في المركز الـ١١١ بين دول العالم عام ٢٠٠٩.

احتلت مصر ترتيباً متأخراً فى ٣ مؤشرات عالمية لعام ٢٠١٠ هى الرفاهية والشفافية والتنافسية حيث جاءت فى المرتبة الـ٨٩ فى الأول بين ١١٠ دول والـ٩٨ فى الثانى بين ١٧٨ دولة والـ٨١ فى الثالث بين ١٣٩ دولة.فى مؤشر الرفاهية قال التقرير السنوى الذى أصدره معهد ليجاتوم الدولى أول أمس الثلاثاء إن هناك تراجعاً فى مستوى معيشة المصريين وتوقعاتهم لمستوى حياة أفضل رغم ارتفاع معدلات النمو فى الاقتصاد.وأوضح التقرير الذى يرصد مستوى المعيشة فى العالم أن مستوى مصر فى التعليم أقل من المتوسط العالمى إلا أن هناك مساواة فى تعليم الإناث والذكور لافتاً إلى تراجع مستوى قطاع الصحة وارتفاع عدد المرضى[١٥].

وذكر التقرير أن ٤ فقط من كل ١٠ أشخاص يؤيدون السياسة الحكومية فى الوقت الذى تتزايد فيها معدلات عدم الرضا عن أسلوب التعامل مع قضية الفقر لافتاً إلى تراجع قدرات

١٥) منظمة الشفافية، نفس المصدر.

السكان فى الحصول على الطعام وتراجع الرضا عن مستوى المعيشة.وتصدرت الدنمارك ونيوزيلندا وسنغافورة الدول الأقل فسادا في العالم فيما تذيلت الصومال القائمة يسبقها أفغانستان والعراق باعتبارهم أكثر الدول التي ينتشر فيها الفساد، بحسب تقارير محلية يوم الاربعاء ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٠.

وذكر تقرير المنظمة أن قطر تصدرت الدول العربية كأقل دولة من حيث حجم الفساد بمعدل ٧،٧ من أصل ١٠، تليها الإمارات و عمان والبحرين فيما جاءت مصر في المركز الـ١١،عربيا، بمعدل ٣،١.

فيما جاءت إسرائيل في المركز الـ٣٠ كأقل الدول فسادا بمعدل ٦،١ والذي يشير إلى أن مستوى الفساد في إسرائيل لم يتغير منذ عام ٢٠٠٧،جدير بالذكر أن أعلى معدل لإسرائيل كان ٧،٩ عام ١٩٩٧.

وتشير المنظمة التي تنشر قائمتها السنوية منذ ١٩٩٥ إلى أن بعض الدول منها الكويت وقطر بوتان وتشيلي والإكوادور ومقدونيا وجامبيا وهايتي وجمايكا، حسنت أوضاعها منذ ٢٠٠٩، إلا أن دولا مثل التشيك واليونان والمجر وايطاليا ومدغشقر والنيجر والولايات المتحدة تعتبر أكثر فسادا من عام ٢٠٠٩ بحسب التقرير.

وطبقا لتقرير المنظمة فإن حوالي ٧٥٪ من البلدان وفي طليعتها الدول التي تشهد حروبا مثل العراق وأفغانستان، بين الدول التي يتفشى فيها الفساد، ويتراوح المؤشر الذي وضع استنادا إلى استطلاعات شملت رجال أعمال وأخصائيين، بين ١٠ لدولة تصنف بأنها "نظيفة" وصفر للدولة التي يتفشى فيها الفساد[١٦].وأشارت المنظمة في تقريرها أنها تعتمد في وضع التقرير على التصورات، نظرا لأن معظم الفساد يتم في الخفاء وبالتالي يصعب قياسه، والتي تستمدها من ٣ مصادر على الأقل، مشيرة إلى أن تقريرها لسنة ٢٠١٠ يعتمد على ١٣ مصدرا من ١٠ مؤسسات منها بنك التنمية الأفريقي والآسيوي والبنك الدولي و"فريدم هاوس" وغيرها من مؤسسات تهتم بقياس مدى الفساد في القطاع العام والسياسي.

وأعلنت منظمة الشفافية الدولية أن ٧٥ ٪ من دول العالم تقريبا شديدة الفساد بَدءا بالدول التي تواجه حروبا مثل العراق وأفغانستان.

١٦) منظمة الشفافية، نفس المصدر.

وبعد التوجه الحالي للسياسة الاقتصادية في العراق الذي يقوم على رسم استراتيجية وطنية لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)وعادة الهيكلة والأصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة أساساً لتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة، وتزداد أهمية هذا التوجه، بعد أن تأكد عملياً الدور الديناميكي الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار للاستثمارات المحلية. إضافة إلى دوره في عملية التمويل الرأسمالي، كما انه يعد وسيلة مهمة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الانتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة. غير أن اثر مضاعف الاستثمار الذي يتولد عن هذا النوع من الاستثمار سيتوقف في النهاية على الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية في توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي يهيئ البيئة المناسبة من الاستثمار المحلي والأجنبي[١٧].

ثالثا: تطور الجانب القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي في العراق

١- ضرورة هذالقانون: لم يشهد العراق تدفقات تذكر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة طيلة فترة النظام السابق بسبب طبيعة النظام السياسية ومركزية الإدارة الاقتصادية وبالتالي انعزل العراق عن المحيط الدولي، ولكن هذه الاستثمارات قد ازدادت بشكل ملحوظ بعد سقوط النظام السابق بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي حيث زادت التدفقات الرأسمالية الواردة من (٧) مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى (٣٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤.

وجاءت هذه الزيادة بعد التحسن الجزئي الذي طرأ على المناخ الاستثماري خاصة بعد إصدار قانون الاستثمار العراقي الجديد في ١٠\١٠\٢٠٠٦ الذي يمثل الاطار التشريعي والتنظيمي لعملية الاستثمار[١٨].فهويساعد على خلق بيئة استثمارية لرأس المال الوطني والأجنبي وتحديد الأولويات على وفق استراتيجية التنمية الوطنية.

وتأسست بموجب هذا القانون الهيئة الوطنية للاستثمار تتولى رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيق التعليمات والأنظمة في مجال الاستثمار. كما يكون للأقاليم والمحافظات هيئات تقوم بذات المهام في اطار من التنسيق بين جميع هذه الجهات، فهي المسئولة عن منح أجازات الاستثمار على وفق الشروط الموضوعة في القانون.

١٧) فلاح خلف الربيعي، مناخ ومتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي في العراق، مصدر سابق ص ٥٣.

١٨) قانون الأستثمار العراقي،الهيئة العليا للأستثمار، ٢٠٠٦.

Open Kanal .com

وعليه فأن البيئة التشريعية للاستثمار واكتساب تقنيات متطورة تعزز دور القطاع الخاص والمحلي والأجنبي في العملية الأنمائية بشكل عام وتوسيع حجم الصادرات وتطوير القدرة التنافسية للأقتصاد العراقي، ومن خلال الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الأقاليم والمحافظات.

٢- استعراض لقانون الاستثمار في العراق(١٩):

تشير الادبيات المعاصرة إلى أن التأثير الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية يتوقف على الظروف المحلية والقدرات الاستيعابية، وأن تحقيق نمومستدام ومستقل يتوقف على تفاعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع مستوى معين من التطور المالي، كذلك فان تحسين مناخ الاستثمار من خلال حوافز مؤسسية واقتصادية افضل بالنسبة لجميع المستثمرين ينبغي أن تكون في مقدمة توجهات السياسات الاقتصادية الكلية.

وفيما يلي أهم النقاط والتعقيبات الضرورية على قانون الاستثمار العراقي:

١- اصدار العديد من القوانين التي تهدف إلى جذب وتطوير الاستثمار الأجنبي في العراق تمثلت بقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٠، وقانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (٣) لسنة 1998 وغيرها، الا أن هذه القوانين لم تتعامل مع المستثمر الأجنبي على درجة عالية من الجدية والواقعية، إذ كانت سياسة الدولة قائمة على أساس الاقتصاد المخطط مركزيا" الذي ينطوي على إدارة السوق والاقتصاد الوطني اعتماداً على القطاع العام بنسبة كبيرة[١٩].

٣- قانون الاستثمار رقم (١٣ (لسنة ٢٠٠٦ أن هذا القانون يخضع جميع مجالات الاستثمار لأحكامه باستثناء:

الاستثمار في مجالي استخراج وانتاج النفط والغاز.

الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين.

٤- ويشمل كل من (المستثمر العراقي والأجنبي.

٥- تضمنت مواد الفصل الثالث المزايا والضمانات التي يتمتع بها المستثمر حيث بينت المادة (١٠) أن المستثمر بغض النظر عن جنسيته يتمتع بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون وللمستثمر العراقي والأجنبي لأغراض مشاريع

١٩) عمروهشام العمري – تعقيب على قانون الاستثمار العراقي – محاضرة ألقيت ندوة قراءات لقانون الاستثمار العراقي، قاعة الثقافة، بغداد،١١/٢٨/ ٢٠٠٧.

الإسكان حق الاحتفاظ بالارض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض دون المضاربة بالارض وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء وتسهل الهيئة تخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الاسكانية وتملك الوحدات السكنية للعراقيين بعد اكمال المشروع وان تعديل هذا القانون لا يترتب عليه أي اثر رجعي يمس الضمانات والاعفاءات والحقوق المقررة بموجبه.

٦- كما أوضح الفصل الرابع التزامات المستثمر ووضع الفصل الخامس الاعفاءات التي يتمتع بها المشروع والتي تمتد إلى (١٥) سنة.

٧- وبينت المادة (٢٢) بانه يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا اضافية وفقا" لاتفاقيات دولية بين العراق ودولته أواتفاقيات دول متعددة الاطراف كان العراق قد أنضم إليها.

٨- في حالة المنازعات الناشئة بين الاطراف الخاضعين لأحكام هذا القانون يطبق عليهم القانون العراقي، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك بغير الحالات التي تخضع لأحكام القانون العراقي حصرا" أويكون فيها الاختصاص للمحاكم العراقية.

٩- وبينت المادة (٣٢) سريان أحكام هذا القانون على مشاريع القطاعين المختلط والخاص القائمة والعاملة وبطلب من اداراتها وموافقة الهيئة من دون اثر رجعي[٢٠]:

١٠-النواحي التطبيقية لهذا القانون فقد تم تشكيل

أ. الهيئة الوطنية للاستثمار.

ب- هيئات فرعية في المجالس المحلية للمحافظات.

ت- اعتماد مبدأ النافذة الواحدة في انجاز معاملات المستثمرين.

١١- ان الفترة الزمنية القصيرة التي استغرقها وضع قانون الاستثمار الأجنبي كانت وراء الكثير من المثالب التي اعاقت تنفيذ القانون، مثل تخصيص الأراضي، وموافقات الجهات القطاعية، والوضع القانوني لهيآت الاستثمار في المحافظات وتعليق حق الأجنبي في تملك العقارات.

ويضع القانون العديد من الضوابط والأحترازات بصيغ قانونية تمثل إطارا تشريعيا وتنظيميا لعمليات الاستثمار. ويوفر الكثير من المزايا والتسهيلات والضمانات والإعفاء للمستثمرين بصرف النظر عن جنسيتهم ومنها الآتي:

٢٠) قانون الأستثمار العراقي،الهيئة العليا للأستثمار، ٢٠٠٦.

١. الإعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات ، ابتداء من التشغيل التجاري والإعفاء من رسوم الاستيراد ومستلزمات التأسيس والتوسيع والتطوير والتحديث بما في ذلك المواد الأولية والوسطية وقطع غيار.

٢. ادخال واخراج رؤوس الأموال وعوائدها وتمكين المستثمرين فتح حسابات في المصارف العراقية والأجنبية.

٣. الاستثمار في سوق الأوراق المالية بالأسهم والسندات وكذلك المحافظ الاستثمارية.

٤. استئجار الأراضي المخصصة للمشروع لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد ومنع حق امتلاك الأراضي في مشاريع الإسكان.

٥. الألتزام بحق المستثمر الأجنبي ببيع مشروعة كليا أوجزيئا.

٦. تحريم مصادرة أوتأميم المشروع الاستثماري كلا أوجزءاً باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي قطعي.

وبهدف تفعيل قانون الاستثمار فقد سعت الهيئة الوطنية للاستثمار بالتعاون مع الجهات المختصة لتجاوز المعوقات التي تواجه تنفيذ القانون وذلك بمعالجة هذه المعواقات سواء بتعديل بعض نصوص مواد القانون أم اصدار تعليمات تنفيذية لتسهيل تنفيذه ومنها:

أ- منح هيئات الاستثمار في المحافظات كافة الصلاحيات في منح التراخيص الاستثمارية لجميع أنواع المشاريع، باستثناء المشاريع الستراتيجية الاتحادية التي هي من صلاحيات الهيئة الوطنية للاستثمار.

ب- السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأرض لاغراض المشاريع السكنية.

ج- عدم شمول المستثمرين العراقيين والاجانب بقانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦

رابعا: المكاسب التنموية التي يمكن ان تجنيها العراق من الاستثمار الأجنبي المباشر

لعل أبرز الآثار الأيجابية أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئاً جامداً على العراق، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، ولهذا فهي تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية ذات فوائد ثقيلة[٢١]. وكما نعلم فالعراق يعاني ديونا خارجية تراكمت عليه عبر عقود من الزمن.

٢١) فرج عزت وايهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، ١٤٢٠ه، ص ٢٧.

وان تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد فجوات رئيسة في اقتصاد العراقي مثل: فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.وأيضا فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية. الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية، والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي[٢٢].

وفي الدول النامية تجارب مهمة، فإلى جانب البترول هناك الصناعات البتروكيماوية، القائمة في عدد منها على أساس المشاركة مع شركات أجنبية. (فضلا عن استفادة العديد من هذه الدول من الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية الأساسية، كالطرق، ومحطات توليد الكهرباء، ومشاريع الري والمياه، والموانئ، والمطارات، وغيرها من المنافع، التي ما كان لها أن تتحقق في غياب الاستثمار الأجنبي المباشر)[٢٣].

فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر، كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية، يعتبر افضل بكثير من القروض الخارجية، لا سيما من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، حيث يدر عائداً، بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين، (التي تمثل في الوقت الراهن عبئاً ثقيلاً علي ميزان المدفوعات، وقيداً شديداً على التنمية الاقتصادية في الدول المدينة، حتى أصبح ينظر إليها حالياً على أنها عاملاً ماحقاً لقدرات الدول النامية، بل هوسبب فقرها. ناهيك عن أن تلك الاستثمارات لا تؤدي إلى الخضوع لشروط المانح المجحفة، كما حدث عند التعامل مع تفاقم أزمة الديون الخارجية، في مطلع الثمانينات)[٢٤]

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية، وطائفة من المنافع الاجتماعية، لاقتصاد الدولة المضيفة، ومن أمثلة ذلك:

أ- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي، من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من أصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء. . الخ[٢٥].

٢٢) نفس المصدر ، ص ٢٨.

٢٣) برهان الدجاني، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، ج ٥ /ص ٧٧، مصدر سابق.

٢٤) عبد المطلب عبد الحميد، مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي مصدر سابق، ص ٩.

٢٥) فرج عزت، ايهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مصدر سابق، ص٢٦.

ب- يترتب علي الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج[٢٦].

ج- يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية، وتسويقية، واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير، وعلى سبيل المثال فإن أكثر من ٤٠٪ من صادرات ماليزيا للولايات المتحدة الأمريكية تم عن طريق فروع شركات استثمارية أمريكية تستثمر في ماليزيا، كما استطاعت شركة "سابك" في المملكة العربية السعودية بدعم من الشريك الأجنبي أن تسوق منتجاتها في أكثر من ٨٠ بلداً حول العالم.

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات، والتي يترتب عليها تقليل العجز في الميزان التجاري، خاصة إذا لم يصاحب هذه الاستثمارات زيادة في الواردات[٢٧].

د .- يؤدي الاستثمار المباشر إلى خلق فرص عمل كثيرة، مما يسهم جذرياً في حل مشكلة البطالة، ومن ناحية أخرى قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول جديدة لبعض الفئات الأخرى، مقابل استخدام خدمات معينة، مثل استئجار أراضي، أومباني، أوغيرها من الخدمات التي تؤدي بشكل مباشر أوغير مباشر إلى مزيد من التنمية[٢٨].

هـ - الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الى العراق:

لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية، وكذلك الدول في مرحلة التحول تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر هواعتقاد تلك الدول أن ذلك النوع من الاستثمار قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الانتاجية الفنية فقط، بل تمتد لتشمل أيضا المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تكون من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض

٢٦) نفس المصدر، ص ٢٧.

٢٧) إيناس صالح، الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ٤٦.

٢٨) صالح عنقاد، دور التمويل الخارجي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص٦٢.

الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة لنقل التكنولوجيا بين الدول سواء بشكل مباشر أوبشكل غير مباشر[٢٩].

وتعتبر التكنولوجيا الفائقة أوالقادرة على الابتكار أحدى الصفات البارزة التي تميز الشركات التي تباشر عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل تلك الخاصية هي التي يعتمد عليها في تعويض تكلفة الأعباء التي تعاني منها الشركات المحلية من جراء ارتباطاتها الاستثمارية الأجنبية.

وسرعة نشر التكنولوجيا التي يتم نقلها للدول المضيفة، قد تعتمد على عدد من العوامل منها نمط الاستثمار (أجنبي تماما- مشترك) ونوع التكنولوجيا وتكلفتها، وكذلك درجة وضوحها (معقدة – بسيطة)، وكذلك القدرة الاستيعابية للعمالة في الخل، هذا بالإضافة إلى العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة الرابحة، ومدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق[٣٠].

و - الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين كفاءة استخدام موارد دولة العراق:

نظرا للتفوق التكنولوجي الذي تتميز به عادة الشركات الأجنبية، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى رفع وتعظيم الكفاءة لدى الشركات المحلية، حيث ترتبط تلك الشركات، أوالاستثمارات غالبا بتحقيق مزايا ثانوية من خلال نشر التكنولوجيا بين الشركات المضيفة.

يساهم الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبي الأخرى مثل المنح والقروض[٣١].

وهذا الانتشار قد يكون متعمدا، مثل قيام شركة أجنبية بمنح تراخيص لشركة محلية، أويؤخذ آثار انتشارية وذلك في حالة تحقيق الشركات الأجنبية مزايا وعوائد للكيانات الاقتصادية المحلية، تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات، كقيام الشركة الأجنبية بتصنيف وترتيب للشركات المحلية التي تتعامل معها وفقا لقدراتها التكنولوجية.

وبالإضافة إلى نشر تكنولوجيا الشركات الأجنبية من خلال التدفقات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف ينتج عنه آثار غير مباشرة لتعظيم الكفاءة حيث تضطر الشركات

---

٢٩) محمد فتحي صقر، الأنماط السلوكية للشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على مستويات التشغيل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص٧.

٣٠) نفس المصدر، ص٧.

٣١) إيناس صالح، الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، مصدر سابق، ص٤٤.

المحلية للمنافسة لإجراء عمليات ترتيب وتصنيف لقدراتها التكنولوجية، وذلك من جراء الضغوط التنافسية من قبل الفروع التابعة للشركات الأجنبية في الدول المضيفة.

ومن ناحية أخرى فان قيام تلك الفروع بإنتاج منتجات عالية الجودة على المستوى السوق المحلي للدولة المضيفة، أجبر الشركات المحلية على إنتاج منتجات منافسة، وهذا يستدعي أن تتبنى الشركات المحلية إجراءات مختلفة وذلك حتى تستطيع إتمام عمليات الترتيب والتصنيف لمنتجاتها، وذلك إما من خلال تطور المعدات التكنولوجية المستخدمة في عمليات التصنيع، أوتقديم الخدمات، أوالتطور الذي يقع في المجالات غير الملموسة لانتشار التكنولوجيا في الدول النامية والتي تمس مستويات الجودة وكفاءة الإدارة، أوتخفيض تكاليف الإنتاج إلى مستوى التنافس عالميا.

على الرغم من الصعوبات الخاصة بقياس آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تعظيم الكفاءة، فان الكتابات المتعلقة بالتجارب العملية تشير إلى بعض النتائج الهامة وهي[٣٢]:

١- هناك شبه اتفاق على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي القناة الأولى والرئيسية لنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية.

٢- كما أن هناك أيضا شبه اتفاق على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في الشركات المحلية خاصة في قطاع التصنيع.

٣- يتأثر مقدار ونوع التكنولوجيا التي يتم نقلها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصائص المختلفة للصناعة وللدولة المستقبلة لها، حيث أن مناخ المنافسة يؤدي إلى مستوى أعلى من الاستثمارات المحلية في رأس المال الثابت والتعليم، كما أن البيئة تفرض قيودا أقل على الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى زيادة التوسع في عمليات نقل التكنولوجيا.

ت - الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الكفاءات العراقية:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد مجموعة من علاقات الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الذي يعمل فيه، الأمر الذي يترتب عليه زيادة القيمة المضافة، ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد المضيف[٣٣].

---

٣٢) محمد فتحي صقر،مصدر سابق، ص٩.

٣٣) خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان ٤٣، ٤٤، ١٩٩٤، ص ١٤٦.

الا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن لها دور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد، وكذا حجم الفوائض والأرباح المعاد استثمارها محليا، بل والأهم من ذلك من خلال ما توفره من فرص عمل غير مباشرة والتي تتحقق عن طريق الروابط مع الصناعات المحلية، ورفع مستوى الإنتاجية في المجتمع، وتغيير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار. كما أن دراسات أخرى تشير إلى عكس ذلك:

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر مجموعة أخرى واسعة من الفوائد للشركات والاقتصاديات التي تحصل عليه وتتمثل هذه المكاسب في:

– يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر المعرفة والقيم الغربية الجوهرية على شكل تقنيات إدارية، وأخلاقيات عمل، وسلوكيات أصحاب المشاريع، وشدة العمل، وتقنيات الإنتاج.

– يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية الرقي الصناعي عن طريق ربط وتقييد الشركات داخل شبكات العمل التنموية والبحثية العالمية، ومن ثم يحقق نقل التكنولوجيا، وأيضا عن طريق تقديم قدر كبير من رأس المال الاستثماري[٣٤].

– يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية نموالمشروعات من خلال توفير النفاذ إلى الأسواق الغربية الجوهرية، ويوفر هذا النموبدوره مصدرا لوظائف جديدة، ويعمل على تحفيز الطلب على المدخلات من جانب الموردين المحليين.

– يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على إدماج مدخلات جديدة للسوق، من شأنها تقليص احتكار الاقتصاد المتلقي.

– تقوم الشركات الأجنبية بتحفيز الطلب المحلي بما يماثل ما تقوم به الشركات الخاصة المحلية، أي خسارة للموردين المحليين يتم التعويض بأكثر منها عن طريق ديناميكية، ونموالشركات بصورة أكبر مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

– من الأكثر ترجيح أن يزيد استثمار الشركات الأجنبية عن الشركات الخاصة المحلية، في رأس المال الثابت أوالمتغير، بسبب نفاذها إلى رأس المال الغربي والتكنولوجيا الغربية[٣٥].

٣٤) محمد فتحي صقر، الأنماط السلوكية للشركات المتعددة الجنسيات، مصدر سابق ص ١١.

٣٥) نفس المصدر ص١٢.

خامسا: الاعباء التنموية التي يمكن ان تسببها الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية، ليس في حد ذاته خيراً محضاً، بل ترد عليه عدة انتقادات

(١) في الغالب لايتوافق استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار،(حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحوالقطاعات الهامشية، التي تدر ربحاً وفيراً وسريعاً، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، والتجارية، والمصرفية، وما إليها، وقد تتجه نحوإنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، يوجه للتصدير إلى البلد الذي إنساب منه رأس المال، مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد المحلي مجرد مراكز أمامية لاقتصاد أجنبي، أواقتصاداً ثنائياً[٣٦].

(وحين تهتم بالصناعة فإنها تنتج سلعا لا تستجيب لاحتياجات الجماهير، ولا تكون في متناول دخولها، وإنما تستهلكها طبقة الصفوة، أوالنخبة في هذه الدول، الأمر الذي لم يقتصر أثره على استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، وإنما يمتد إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع، تعززها الإعلانات التجارية، التي تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي)[٣٧]

(٢) يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهم، (حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير، حيث قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمناً باهظاً نظير ما يقدم من معرفة تقنية، حقيقية كانت أووهمية، وقد يلجأ إلى التلاعب بالأسعار، وذلك عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من أحد فروع الشركة الأم في الخارج، وتخفيض أسعار السلع المصدرة إليها بأقل من قيمتها السائدة في السوق، كوسيلة مستترة لتضخيم الأرباح المتحققة لصالح الشركة الأم، وإخفائها عن الشركاء المحليين، أوتحاشي جهاز الضرائب في الدولة المضيفة، وتبديد الدخول الضريبية، التي من المفترض أن يحصل عليها الاقتصاد[٣٨].

---

٣٦) أحمد الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ص ٤٧٨-٤٨١.

٣٧) فرج عزت، إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مصدر سابق، ص ٣٠.

٣٨) عبد الله السلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية، مصدر سابق، ص ١٧٩.

(٣) تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسية في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات، الأمر الذي يترتب عليه أهمال مصادر العرض المحلية لهذه السلع والعوامل، والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية.

(٤) تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وفي الواقع أن الأخير في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كساد، أوانهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أوالصغيرة الحجم[٣٩].

(٥) تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة في الدول النامية، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، "مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمأوية وصناعة الإسمنت والأسمدة، بدلاً من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية[٤٠].

(٦) وايضا تتهم الشركات متعددة الجنسية بممارسة الأساليب غير المشروعة، أوالملتوية لإفساد الحياة السياسية داخل الدولة المضيفة، وذلك عن طريق تقديم الرشاوى، لشراء ذمم الساسة، ومتخذي القرار، وحملهم على قبول شروط أكثر غبناً، أوإغماض العين على مخالفات قانونية، أودفع أثمان أعلى، أوشراء سلع أقل جودة[٤١].

يعرف بريلي مايرز BREALY et MAYERS (٨) المخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمرين الأجانب في نقض الحكومة لوعودها لسبب أولأخر وذلك بتنفيذ لقرار الاستثمار تترأوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات الشركة ونظرا للنتائج الخطيرة المترتبة على ذلك فيجب على الشركات المتعددة الجنسيات تخفيض المخاطر إلى حدها الأدنى.

---

٣٩) فرج عزت، الاستثمارات الاجنبية، مصدر سابق، ص ٣١.

٤٠) نفس المصدر، ص ٣٢.

٤١) سمير كرم، الشركات متعددة الجنسية، معهد الإنماء العربي، لبنان، ط ١، ١٩٧٦، ص٧٥.

من الأسباب المتبعة هي ربط العمليات الفرع الأجنبي بالشركات الأم كأن تعمد عمليات الفرع الأجنبي كليا الخبرة النفسية والفنية والتكنولوجية التي تزود بها الشركة الأم وأن تكون منتجات الفرع ممثلة في مادة وسيطة تستخدم في عمليات الشركة الأم مثل هذه الترتيبات من شأنها أن تضعف من سعي الحكومة الأجنبية للاستيلاء على الشركة وهناك أسلوب أخر تستعمله الشركةFORD الأمريكية للسيارات وذلك بأنها تعتمد بصنعها في دولة ما جزء معين من أجزاء السيارة وتعتمد بصنع جزء أخر في دولة أحرى لتجعل من شأنها الشركة غير ذات قيمة وهوما يعني تخفيض التبعية السياسية. كذلك يجب على الحكومة أن تتخذ من الترتيبات ما يضمن عدم نقص الحكومة الأجنبية لالتزاماتها كأن تقوم شركة أمريكية بالبحث عن البترول في الصحراء الجزائرية وبنص العقد بأن تتولى الحكومة الجزائرية توفير البنية الأساسية في المقابل حصولها على ٢٥٪ من الأرباح المتولدة لمدة ٢٠ سنة ذلك بحصولها على قرض من البنوك العالمية ذات السمعة لتمويل العمليات[٤٢].

وهناك قيود أخرى أونوع من المخاطر السياسية تتمثل في وضع قيود على تحويل الأرباح المتولدة إلى الشركة الأم في الشكل توزيعات وذلك بتقديم قروض إلى الفرع الأجنبي. بدلا من تدعيم رأس المال والحصول على العائد في شكل فوائد[٤٣].

وفي تناقض صارح للتقييم السابق الذي يمجد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية على خلاف ذلك تقف مجموعة من الأكاديميين والباحثين ومجموعة من القوميين في البلدان المتخلفة الذين يعتبرون الاستثمار الأجنبي طليعة الإمبريالية الاقتصادية الجديدة التي تروج لتنمية (غير مترابطة الأوصال).

ونظرا للملكية الأجنبية للشركات، لا تتحقق الروابط العادية التي يمكن أن تتطور في سياق العمل التجاري المحلي، ويتم تصدير الأرباح خارج البلد.

وعلاوة على ذلك، تعتبر الشركات الأجنبية طفيلية، بشكل عام، على الاقتصاد المتلقي (أوالمضيف)، أنها تسعى إلى بناء نفسها كشركات احتكارية، وأن تحصل على حصة السوق المحلي[٤٤].

كما أنها تنقص من قدر الاقتصاد المحلي عبر القضاء على:

---

٤٢) نفس المصدر ص٧٦- ٧٧.

٤٣) محمد فتحي صقر، الأنماط السلوكية للشركات المتعددة الجنسيات، مصدر سابق ص ١٣.

٤٤) نفس المصدر ص ١٣- ١٤.

openkanal.com

- التنمية والبحث على المستوى المحلي،

- الطلبات المقدمة للموردين المحليين بل وحتى الإنتاج المحلي ذاته (عن طريق بيع سلع منتجة في أماكن أخرى، من الإمبراطورية المتعددة الجنسيات، في السوق المحلي)، وهي عملية يطلق عليها " تدمير السوق " ونتيجة لذلك، تتسع الفجوة بين متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر وبلد المنشأ والارتكاز للشركة متعددة الجنسية.

ومن الآثار السلبية الأخرى التي يثيرها الناقدون والمعارضون وقد أوردها الدكتور الصقر للاستثمارات الأجنبية المباشرة نجد :

أ - الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي العراقي:

تتمتع الشركات الأجنبية عادة بوضع احتكاري أوشبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة وذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أوسلع متميزة لا تتوافر لها بدائل في تلك الأسواق، أوأن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدولة المضيفة تكفل لها القيادة السعرية وذلك بحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لاحتكار الأقلية، وتتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي.

وبصفة عامة تعد الشركات الأجنبية أقوى اقتصاديا من منافسيها المحليين، ومن ثم فإن تلك الشركات لديها القدرة على التعامل مع الممارسات التقييدية المختلفة في الدول المضيفة، كما يمكن لتلك الشركات التعامل مع العوائق التي تحد من دخول السوق[٤٥].

ب - الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية المحلية ومفهوم السيادة والاستقلال:

حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تجذرها في اقتصاديات البلد المضيف تعمل على التأثير في السياسة العامة للبلد المضيف وفق توجيهات وخطط من حكوماتهم الأصلية، وبالتالي فان نشاط هذه الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفأوتة[٤٦].

ولعل ذلك يرجع إلى أن فرع الشركة الأجنبية بحكم علاقتها التجارية الدولية فإنها تتمتع بالعديد من البدائل غير المتاحة للشركات الوطنية، ومن ثم فإن الشركات الأجنبية تستطيع القيام ببعض التصرفات التي لا تستطيعها الشركات الوطنية، مثل تجنب الإذعان للسياسات العامة للدولة المضيفة، كما أن سهولة حصول تلك الشركات على التمويل اللازم لها في

٤٥) نفس المصدر ص ١٤.

٤٦) نفس المصدر ص ١٥- ١٦.

شكل قروض من مصادر دولية متعددة قد يسفر عنه إبطال مفعول السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة فيما يتعلق بكل من التوازن الداخلي والخارجي.

والشركات الأجنبية تكون مسؤولة أمام سلطتين سياسيتين، هما حكومة الدولة المضيفة وحكومة الدولة الأم، وتميل هذه الشركات في الغالب إلى إتباع القرارات التي تخدم الدولة الأم، وهذا ما يؤدي إلى أن الدول النامية المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء كبير وهام من الطاقة الإنتاجية داخل حدودها.

الخاتمة في النتائج والتوصيات

تتضمن الخاتمة أهم ما توصل إليها الباحث من نتائج وتوصيات وهي كما يلي:

أولا: النتـــــائج:

١- ان للاستثمارات الاجنبية والمحلية دورا كبيرا وفعالا في ازدهار وتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية التي تؤدي الى تحسين المستوى المعيشي للفرد وتقليل نسبة البطالة وزيادة الناتج الاجمالي الوطني والتي تصب جميعها في تطور عملية التنمية الاقتصادية في العراق ويتحقق ذلك اذا ماتم العمل وفق استراتيجية خاصة بعملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

٢- وقد بينا من خلال المعطيات الاحصائية الواقع الفعلي والعملي لتأثير كل نوع من أنواع الاستثمار على واقع التنمية والنمو الاقتصادي في العراق، وتوصلنا إلى نتيجة مؤداها أن ما حققته العراق من خلال سياسة الأصلاحات الاقتصادية وسياستها الاستثمارية نتائج محدودة لا تعكس حقيقة الجهود والطموحات التي كان يتطلع إليها المجتمع ولا تفي بكل المتطلبات التنموية اللازمة، كما أنها لا تعكس المؤهلات والقدرات التي يزخر بها الاقتصاد العراق، فالمسيرة مازالت متوأصلة وتستدعي معالجة النقائص والثغرات والحواجز التي تم تحديدها في التحليل وهذا حتى تكون النتائج مقبولة وعند حسن ضن المجتمع.

٣- ان اقليم كوردستان يزخر بمقومات عديدة وامكانيات كبيرة لأقامة الأستثمارات الأجنبية وترسيخ عملية التنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي والصناعات التحويلية، اذ يوجد في العراق انواع عديدة من المحاصيل الزراعية وخاصة الاستراتيجية منها الشتوية كالحنطة والشعير، والصيفية مثل عباد الشمس والسمسم والقطن والتبغ، واشجار الفاكهة المثمرة كالعنب والمشمش والزيتون والتفاح والرمان والخوخ والاجاص، بالاضافة الى مصادر الموارد المائية كالمياه السطحية والجوفية، كما تزخر محافظات العراق بالمعادن الفلزية والمعادن الثقيلة كالحديد والنحاس والمنغنيز والنفط والغاز وغيرها، وكذلك وجود الخامات المعدنية اللافلزية والمواد الاولية كحجر الكلس والجبس والرخام واطيان الطابوق...الخ.وهذا فضلا عن امتلاك العراق أعداد كبيرة ووفيرة من الايدي العاملة ومنها اعداد ضخمة من الخريجيين ذوي الاختصاصات المختلفة، وشبكة جيدة نسبيا من الطرق البرية المبلطة

وذات مسارات متداخلة مما يساعد في امكانيات تطوير المشاريع الزراعية وامكانيات توطين مشاريع الصناعات التحويلية وغيرها في مناطق متفرقة في العراق.

ويتضح بان اقليم كوردستان يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية والتي تشكل احد الاسباب المهمة لجذب وقيام الاستثمارات الاجنبية ومن هنا يجب مراعات عدم هدر هذه الموارد واستخدامها استخداما امثلا في عملية التنمية الاقتصادية.

٤- ان الاعفاءات والضمانات المذكورة في قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ في العراق لها الاثر الايجابي في تشجيع المستثمر الاجنبي للاستثمار في العراق و بالتالي تزيد ارباح المستثمرين الاجانب من ناحية والبلد المضيف من ناحية اخرى والمساهمة في زيادة الدخل القومي للاقليم، بالتالي لاننسى فاعلية ودور هيئة الاستثمار في ذلك لما له من حقوق وصلاحيات المستندة من قبل حكومة العراق بكل جدية كما مذكور في المادة(العاشرة) لقانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦.

٥- يتبين في دراسة المقومات الاقتصادية في اقليم كوردستان انه مازالت هناك فرص استثمارية واسعة وشاملة في اقليم كوردستان ولم يتم استغلالها بالشكل المطلوب، ويعود سبب ذلك الى وجود الكثير من المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وسوء التخطيط، لذلك فعلى حكومة اقليم كوردستان تكثيف الجهود من اجل انجاح جميع المشاريع الاستثمارية الاقتصادية سواء كانت زراعية او صناعية او خدمية، لما لها من دور واهميةفي عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

٦- ضعف مشاركة القطاع السياحي في الناتج القومي بالرغم من تمتع العراق باهميته الحضارية والتأريخية والدينية والثقافية ووجود عدد كبير من المواقع الاثرية حتى انها تفوق ماتمتلكه العديد من الدول.فمن الضروري من الضروري اصدار قانون خاص للاستثمار السياحي وفصل التشريعات السياحية الضريبية من عموم التشريعات الضريبية الواردة في قانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦، لاجل تسهيل وتشجيع عملية الاستثمار في المجال السياحي، نظرا للدور المهم والفعال لهذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية ووفرة المقومات الاساسية لتنشيط هذا القطاع.

٧- من خلال هذه الدراسة تبين بان اقليم كوردستان يتصف بمعدلات نمو عالية للسكان الامر الذي يؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك المحلي للمنتجات الغذائية نتيجة الطلب المتزايد عليها في الوقت الذي يتناقص فيه حجم الانتاج الزراعي نتيجة الهجرة من الريف الى الحضر وهو مؤشر خطير يهدد الامن الغذائي للاقليم للخطر.

٨- بالرغم من اصدار قانون الاستثمار في اقليم كوردستان –العراق رقم٤ لسنة ٢٠٠٦م لتنمية اقتصاديات العراق وبالأخص الأستثمار في البنى التحتية والزراعية والصناعية والسياحية وكافة الخدمات، الا ان هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الكثير من القطاعات المذكورة كمعوقات ادارية وفنية وعدم تخصيص ميزانية خاصة بهذه القطاعات تنسجم مع متطلبات هذه المرحلة من عملية التنمية الاقتصادية.

ثانيا: التوصـــــيات

١- العمل من اجل تحقيق الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للوصول الى المناخ المناسب الذي من شأنه تشجيع الاستثمارالمحلي وجذب الاستثمار الاجنبي في الدول النامية.

٢- ان التغيرات والتطورات التي يشهدها اقليم كوردستان من خطط ودراسات استراتيجية وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي كجهود اخرى لأجل التنمية الاقتصادية هي بحد ذاتها ظاهرة حديثة بالنسبة للأقليم، وكونها في خطواتها الاولى فانه يتحتم على عاتق الحكومة اتخاذ الحذر والعمل بالرقابة التامة والمستمرة وبذل الجهود من قبل التشريعيين للعمل على تأسيس مجلس اقتصادي للرقابة تقع على عاتقه رقابة كل النشاطات الأستثمارية وان يتمتع بسلطة واستقلالية وسيادة في اتخاذ القرارات والعقوبات لأجل سير العمليات الاستثمارية وفق المخططات المرسومة لها.

٣- على هيئة الاستثمار صياغة الدليل الارشادي للاستثمار للشركات الاجنبية وبذل جهود اكثر في مجال خدمة وتوجيه الاستثمار لخدمة العراق، والذي يستفاد منه كلا الجانبين سواء كانت ادارة العراق او الشركات الاجنبية من تسهيلات وتوضيحات.

٤- على حكومة العراق الاسراع في عمليات البنية التحتية اللازمة للإستثمار والملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والإتصالات حيث تشير نظرية التنمية الإقتصادية إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين باسعار معتدلة لكي تستطيع الإستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة.

ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية. ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات والاراضي منخفضة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الإستثمار.

٥- من الضروري اقامة بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الطاقة والصناعة والتموين والبلديات، عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

٦- ان لايسمح بجعل العراق ارضا للارباح الخيالية الفاحشة على حساب مجتمعنا ومستقبل اجيالنا.

٧- اعادة النظر في تشريع نصوص قانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ او صياغة قانون مستقل يساعد في امكانيات اقامة مناطق صناعية في اقليم كوردستان بحيث تكون لها احكام خاصة لأجل تشجيع الاستثمارات الصناعية المحلية والاجنبية وبما يساعد على تشغيل الصناعات المتوقفة والطاقات الانتاجية العاطلة وقيام صناعات جديدة والعمل على تشجيع المشاريع الصناعية ذات القدرة التنافسية العالية. كما هو الحال في دولة الامارات العربية المتحدة والسعودية والبحرين وبعض دول شرق اسيا

مثل الصين وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول والعراق التي حققت نجاحا في تكوين مثل هذه المناطق بما يتناسب مع ظروفها الخاصة.وتحديث القاعدة الصناعية للمشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة بهدف توجيه انتاجها للتصدير وزيادة مساهمتها في الدخل القومي.بالتالي تقديم الدعم المالي والفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تتمتع به هذه الصناعات من خصائص وامكانيات تجعلها ركيزة مناسبة للتوسع والتنوع الصناعي.

٨- على الحكومة السرعة في تأهيل القدرات المحلية من الايدي العاملة، لان نجاح عمليات التنمية الاقتصادية في ظل عمليات الاستثمار الاجنبي يتوقف على مدى تعلم ومهارة القوى العاملة المحلية لذلك فان هناك حاجة الى تهيئة القوى العاملة وازدياد اهمية وزارة التخطيط من اجل صياغة خطط مناسبة على مستوى العراق للاستثمار البشري وتنسيق الخطة مع وزارة الشؤن الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي والمعاهد وصياغة خطة للتطوير بأعداديات الصناعة والاقسام المهنية والمعاهد الفنية بما تتوافق مع التطورات التقنية والتكنولوجية المعاصرة.

٩- ان تكون احد الاهداف الرئيسية لحكومة العراق من الاستثمارات الأجنبية هو توفير فرص العمل للعمالة المحلية وان تكون له دور اساسي في انخفاض نسبة البطالة في العراق.

١٠- العمل باستمرار على ربط عملية التنمية والأهتمام بالاستثمار الأجنبي بحماية البيئة التي تعرضت للتخريب والتلوث طوال عقود، وتبني سياسة التنمية المستدامة التي تراعي ديمومة وتجدد الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية.

١١- ضرورة تدريب وتأهيل الايدي العاملة بما يتلائم ومتطلبات كل مرحلة من مراحل عملية التنمية الاقتصادية، خاصة وان الاستثمارات الاجنبية قد دخلت عملية التنمية في العراق.

١٢- سن تشريعات خاصة بالاستثمارات الاجنبية وبيان الضمانات المتاحة امام المستثمر الاجنبي لتشجيعه لاقامة وتطويرالمشاريع المحلية وتقديم التسهيلات الضريبية في جلب وادخال التكنلوجيا الحديثة الى العراق من جهة، ووضع نصوص تعالج اليات تسوية المنازعات من جهة اخرى بين المستثمر الاجنبي والمواطنين من جهة والمستثمر الأجنبي والعراق من جهة اخرى، وغيرها من الاحكام التي تعد من العوامل الهامة التي تساهم في ايجاد مناخ ملائم للاستثمار الاجنبي مع ضمان المساهمة في بعض المشاريع لاهميتها ومشاركة الكوادرالمحلية لتقليل معدلات البطالة لضمان التقليل من الاثارالسلبية للاستثمارات الاجنبية.

١٣- ضرورة تفعيل هيئة النزاهة في العراق واعطائه دورا رئيسيا لمراجعة كافة العقود التي من خلاله بدأت الشركات الأجنبية بالاستثمار في المجالات المختلفة لان هناك جوانب متسترة في عمل تلك الشركات لصالح بعض الأشخاص المعنويين، وخاصة البنود الخاصة بالتسويق والتشغيل و تحويل الأرباح، من خلال آليات يضمن حقوق المستثمر الأجنبي ومصلحة البلد معا.